الأمم المتحدة

A/61/L.23

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المعنونة ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''،

وإذ تشير كذلك إلى البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥[(١)]، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.

151106 151106 06-61522 (A)

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق ذات البلدان، وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٢]،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تنفيذ شتى الالتزامات التي تقدم بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الرابع عن موضوع هذا القرار[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

أولا

الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٤ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٥ - **ترحب أيضا** بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية على النظر في الانضمام إلى الآلية إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد؛

---

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/61/212.

(٤) A/57/304، المرفق.

٦ - **ترحب كذلك** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية من خلال اعتماد استراتيجيات مشتركة في مؤتمر قمة توفير الأسماك للجميع، الذي عقد في أبوجا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ومؤتمر قمة الأسمدة الأفريقية، الذي أيده الاتحاد الأفريقي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وعقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وذلك في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر قمة الأمن الغذائي الذي سيعقد في إطار الشراكة الجديدة في أبوجا في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

٧ - **تشدد** على أهمية أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

٨ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض تعزيز قدرتها؛

٩ - **تشجع** إنشاء آليات مؤسسية وطنية من أجل تعزيز الطابع الداخلي لأولويات وأهداف الشراكة الجديدة وإدماج تلك الأولويات والأهداف في السياسات والبرامج الوطنية؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

١٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١١ - **تقر** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، ومن بينها مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية، ومبادرات الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، ومنتدى التعاون الصيني - الأفريقي، ومنتدى الشراكة الأفريقية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية التنسيق في تلك المبادرات المتصلة بأفريقيا؛

١٢ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد،

بعقد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، المقرر عقده في أبوجا بنيجيريا خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

١٣ - **ترحب** بالمبادرات الجارية بشأن متابعة مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي الثاني، الذي عقد في جاكارتا يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بهدف تشجيع زيادة الشراكات والتعاون بين أفريقيا والمناطق الأخرى؛

١٤ - **تحث** على الدعم المتواصل لتدابير مواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛

١٥- **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية مواصلة الجهود لزيادة الاتساق بين سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء القدرة التجارية لأفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

١٦ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني من أعباء ديون لا تطاق وتشدد على أهمية توافر القدرة على تحمل الديون؛

١٧ - **تحيط علما** بالتعهدات التي صدرت حديثا بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، وتحث المانحين على مواصلة تحسين نوعية المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، الذي اعتمد في المنتدى الرفيع المستوى المعني بمسألة ''التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والتوافق وتحقيق النتائج''، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعلى كفالة ترجمة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تدفق فعلي في الموارد المالية إلى البلدان النامية؛

١٨ - **تقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية، من جميع المصادر، العامة والخاصة، والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

١٩ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة حسب ما تعكسه الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة جهودهم في هذا الصدد؛

٢٠ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تشجع وتيسر قيام القطاعات الخاصة فيها بالاستثمار في أفريقيا، وأن تساعد البلدان الأفريقية على جذب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى جذب الاستثمار، وأن تشجع وتيسر نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان النامية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وأن تساعد على بناء القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة؛

٢١ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في مجال وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

٢٢ - **تدعو** الأمين العام، في إطار متابعة البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥، إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتنفيذ مبادرات سريعة الأثر من خلال أمور منها مشروع قرى الألفية؛

٢٣ - **تقرر** عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، وذلك خلال دورتها الثالثة والستين؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٢٥ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٢٦ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.